مالية الدولة العباسية

بدأت الدولة العباسية بابي العباس السفّاح الذي بويع بالخلافة في الكوفة سنة ١٣٢ هجرية (٧٤٩ ميلادية) وبلغت اوج مجدها في خلافة الرشيد والمأمون ثم اخذت بعدها تضعف وتنحط فاستبد العمال باطرافها وتطرق الخلل الى نظامها . واستخفّ فيها امر الترك والديلم بعد الخليفة المعتصم فصار في يدهم الحل والربط يعزلون خليفة ويقيمون غيره كما كان دأب الانكشارية في الدولة العثمانية قبل ان ابادهم السلطان محمود الثاني . واستولى على ازمّة الاحكام امراء من الفرس وغيرهم كانوا يجبون الخراج ويعطون الاعطيات ويتطعون الضياع ويولون الولاة ويعزلون للاحكام ويسيّرون الجيوش ولم يبقوا للخلفاء من بني العباس سوى لقب الخلافة وذكر اسمهم في الخطبة وعلى النقود . ولم تزل الحال على مثل ذلك حتى فتح هولاكو المغولي مدينة بغداد سنة ٦٥٦ هجرية (١٢٥٨ ميلادية) وقتل المستعصم بالله آخر الخلفاء العباسيين فيها

ومن تصفّح التاريخ رأى فيه تفصيلاً وافيًا عن خروج العمال واستبدادهم بمال الخراج وفتن الترك والديلم وخلع الخلفاء وتعيين عيونهم ومبايعة غيرهم ولكننا قلما يرى شيئًا عن نظام الدولة واحوالها المالية وما كان لذلك من الاثر في الرعية . وقد اطلعنا على نبذة من كتاب تجارب الامم وتعاقب الهمم لابي احمد بن محمد بن يعقوب ابن مسكويه المتوفى سنة ٤٢١ للهجرة نشرها المستر امدروز في مجلّة الجمعية الاسيوية الملكية ببلاد الانكليز وفيها بعض التفصيل عن الرعاة والرعية واختلال الاحوال المالية في ايام معز الدولة وهو اول امراء بني بويه الذين تولوا مقاليد الدولة في مدينة بغداد بعد ان ضعف امر الخلفاء العباسيين كما تقدم . فآثرنا نشرها في المقتطف لما حوتهُ من الآراء الاقتصادية ورأينا اتمامًا للفائدة ان نفسر بعض كلماتها الاصطلاحية واللغوية في الحاشية

« وفي هذه السنة (يعني سنة ٣٣٤) شغب الديلم على معزّ الدولة شغبًا قبيحًا وكاشفوهُ بالإمتناع وخرقوا عليه بالنفقة الكثيرة فضمن إطلاق اموالهم في مدّة ضربها لهم فافطرّ الى خبط الناس واستخراج الاموال من غير وجوهها . فاقطع قُوّادهُ وخواصهُ واتراكهُ ضياع السلطان وضياع المستترين وضياع ابن شيرزاد وحق بيت المال في ضياع الزعيمة وصار اكثر السواد مُنفلقًا وزالت ايدي العُمّال عنهُ وبقي اليسير منهُ من المخذول فضمّن واستغنى عن

اكثر الدواوين فبطلت وبطلت ازمتها وجمعت الاعمال كلها في ديوان واحد

ذكر ما انتهى اليه هذا التدبير من سوء
العاقبة وخراب البلاد وفساد
العساكر وسوء النظام

ان التدبير اذا بُني على اصول خارجة عن الصواب وان خفي في الابتداء ظهر على طول الزمان . ومثَلُ ذلك مثل من يحرف عن جادة الطريق انحرافاً يسيراً ولا يظهر انحرافهُ في المبدإ حتى اذا طال به السير بعُد عن السمت وكلما ازداد امعاناً في السير زاد بعدهُ عن الجادّة وظهر خطاؤهُ وتفاوت امرهُ . فمن ذلك انهُ اقطع اكثر اعمال السواد على حالة خرابه ونقصان ارتفاعه[1] وقبل عودته الى عمارته . ثم ساعَ الوزراء المقطعين وقبلوا منهم الرُشى واخذوا المصانعات في البعض وقبلوا الشفاعات في البعض فحصلت الاقطاعات لم يعبر[2] متفاوتة . فلما اتت السنون وعُمرت النواحي وزاد الارتفاع في بعضها بزيادة الغلات ونقص في بعضها بانحطاط الاسعار (وذلك ان الوقت الذي أُقطع فيه الجند الاقطاعات كان السعر مفرط الغلاء للقحط الذي ذكرناهُ) تمسك الراجحون بما حصل في ايديهم من اقطاعاتهم ولم يمكن الاستقصاء عليهم في العبرة وردّ الخاسرون اقطاعاتهم فعوّضوا عنها وقنعت لهم نقائصها واتسع الخرق حتى صار الرسم جارياً بان يخرب الجند اقطاعاتهم ثم يردّوها ويعتاضوا عنها من حيث يختارون ويتوصّلون الى حصول الفضل والفوز بالربح . وقُدّت الاقطاعات المرتجعة مَن كان غرضهُ تناول ما يجدهُ فيها ورفع الحساب ببعضهِ وترك الشروع في عمارتها ثم صار المقطعون يعودون الى تلك الاقطاعات وقد اختلط بعضها ببعض فيستقطعونها بالموجود بعد تناهيها في الاضمحلال والانحطاط

وكانت الاصول تذوب على مرّ السنين ودرست العبر القديمة وفسدت المشارب وبطلت المصالح[3] واتت الجوائح على التناء[4] ورقّت احوالهم فمن بين هارب حالٍ وبين مظلوم صابر لا يُنصَف وبين مستريح الى تسليم ضيعتهِ الى المقطع ليأمن شرّهُ ويوافقهُ . فبطلت العمارات واغلقت الدواوين وامحى اثر الكتابة والعمالة ومات من كان يحسنها ونشأ قوم لا يعرفونها . ومتى

(١) الارتفاع بمعنى الخراج او الاموال الاميرية (٢) العبر جمع عبرة يراد بها متوسط الاموال الاميرية بين سني الخصب وسني المحل (٣) المصالح اصلها المسالح اي اماكن حفظ السلاح قيل كانت العرب تسمي ارصاد السلطان مسالح من السلاح فكره امناؤون هذا الاسم فصيروهُ مصالح من الصلاحة
(٤) التناء جمع تانٍ اي ناظر الزراعة

تولّى احدهم شيئاً منها كان فيه دخيلاً متخلّلاً . واقتصر المقطعون على تدبير نواحيهم بغلمانهم ووكلائهم فلا يضبطون ما يجري على ايديهم ولا يهتدون الى وجه تدبير ومصلحة . ويتطرّقون اموالهم بضروب الافساد . واعتاض اصحابهم مما يذهب من اموالهم بمصادراتهم والحيف على معاملتهم . وانصرف عمّال المصانع عنها لخروج الاعمال عن يد السلطان ووقع الاقتصار في عملها على ان يُقدَّر ما يحتاج اليه فيها ويقسَّط على المقطعين تقسيطات يتقاعدون بها وباداتها وان ادّوها وقعت الخيانة فيها فلم تنصرف الى وجوهها . وقلّ حفلُ الناظرين بالحوادث تعويلاً على اخذ ما صفا وترك ما كدر والرجوع على السلطان بالمطالبة ورد ما تخرّب على ايديهم من الاقطاعات

وفُوِّض تدبير كلّ ناحية الى بعض الوجوه من خواصّ الديلم فاتخذه مسكناً وطعمةً واتحف[1] عليهم المتصرّفون الخوّنة وصار غرض احدهم الترجية والتمشية والدفع من سنة الى سنة . وعقدت النواحي الخارجة من الاقطاعات على طبقتين من الناس احداهما اكابر القوّاد والجند والاخرى اصحاب الدراريع[2] والمتصرّفون فاما القوّاد فانهم خرصوا على جمع الاموال وحيازة الارباح ودعوى المظالم والتماس الخطائط فان استقصى عليهم صاروا اعداءه . ولما كثرت اموالهم وانفتحت بهم الفتوق[3] خرج منهم الخوارج . وان سوعحوا استشرى طمعهم ولم يقفوا منه عند غاية

واما اصحاب الدراريع فكانوا اهدى من الجند الى تغرير السلطان والحيلة عليه في كسب الاموال ونظر بعضهم الى بعض فيما يجري عليه معاملاتهم وبذلوا المرافق[4] واعتضوا بالوسائل . ووجب ان يجمع الناس حكم واحد وتوالت السنون عليهم فتفرّدوا بنواحيهم وخلوا بمعاملتهم فمن مستضعف يصادر ويغيّر رسمه[5] وتنقص معاملته على قدر حاله وماله . ومن مانع جانبه فيخفف عنه الرسوم ويرتفق على ذلك منه بالاموال ويتخذه الضامن عضداً في شدائده وعند مناظرة سلطانه ويصطلم[6] المستضعفين . فبطل ان ترفع الى الدواوين جماعة[7] او تعمل لعامل مؤامرة[8] او يسمع لاحد ظلامة او يقبل من كاتب نصيحة واقتصر في محاسبة الضمناء على ذكر اصول العقد وما صحّ منه وبقي من غير تفتيش عمّا عوملت به الرعية واجريت عليه

---

(١) التحف التفّ (٢) جمع درّاعة وهي الجبة المشقوقة المقدم فيراد باصحاب الدراريع سكان المدن غير الجند (٣) الآفات (٤) المرافق المنافع ويكنى بها عن الرشى (٥) يراد بالرسم المال المربوط (٦) يقطع ويبذل (٧) الجماعات دفاتر الرسوم والمعاملات ومنها جماعة القسمة وجماعة اصحاب الخراج وجماعة العميد وجماعة الاستخراج وهي تنقل الى الدستور (٨) محاسبة

احوالها من جور او نصفة من غير اشراف على احتراس من الخراب او خراب يعاد الى العمارة وجبايات تحدث على غير رسم ومصادرات ترفع على محض الظلم واضافات الى الارتفاع ليست بمبرة وحسبانات في النفقات لا حقيقة لشيء منها . ومتى تكلم كاتب من الكتّاب في شيء من ذلك فكان ذا حال ضمن ونكب واجتيح وقتل وباعه السلطان بالتفيف . وان كان ذا فاقة وخلق ارضي باليسير فانقلب وصار عوناً للخصم ولم يكن بذلك بملوم لان سلطانه لا يحميه اذا خاف ولا ينصره اذا قال

فهذه جملة الحال في ضياع الدخل فاما الخرج فان النفقات تضاعفت وسوق الدواوين أزيلت والازمّة بطلت الى غير ذلك من امور يتسع فيها القول ويقتضي بعضها سياقة بعض فاقتصرنا على الاشارة دون التطويل

ثم ركب معزّ الدولة الهوى في امور غلمانه فتوسّع في اقطاعاتهم وزياداتهم واسرف في تمويلهم وتحويلهم فتعذّر عليه ان يدخر ذخيرة لنوائبه او ان يستفضل شيئاً من ارتفاع . ولم تزل مؤونته تزيد وموادّه تنقص حتى حصل عليه عجزٌ لم يكن واقفاً على حدّ منه بل يتضاعف تضاعفاً متفاقماً . وادّى ذلك على مرّ السنين الى الاخلال بالديلم في ما يستحقون من اموالهم وداخلتهم المنافسة للاتراك من اجل حسن احوالهم . وقادت الضرورة الى ارتباط[1] الاتراك وزيادة تقريبهم والاستظهار بهم على الديلم . وبحسب انصراف العناية الى هؤلاء ووقوع التقصير في امور اولئك فسدت النيّات وفسد الفريقان اما الاتراك فبالطمع والضراوة واما الديلم فبالضرّ والمكنة واشرأبّوا الى الفتن وصارت هذه المعاملة لقاحاً لها وسبباً لوقوع ما وقع فيها مما سنذكر جملاً منه في مواضعها بمشيئة الله

ذكر الآثار الجميلة التي آثرها الوزير ابو محمد المهلّبي حتى عمرت الخرب وتوفّر دخلها واتصل الحمل منها بعد انقطاعه

قد كان معزّ الدولة لما فتح البصرة ودخلها تظلّم اليه الرعيّة من سوء معاملات البريديين فعرف اكثرها وذلك ان ابا يوسف البريدي خاصّة تفرّد بالنظر في اعمال البصرة وجباية اموالها فرسم لابي الحسن ابن اسد الكاتب ان يطالب ملاّك الارضين التي يؤخذ منها حقّ العُشر (وتُعرف بصنّفات اراضي العرب) بالبصرة عن كلّ جريب من الحنطة والشعير عشرين درهماً وانما فعل ذلك بسبب زيادة الاسعار بالبصرة وان الكرّ بالمدّل من الحنطة

(١) يراد بالارتباط تقريبهم من السلطان كما ترتبط الجياد في الثغور مراعاة للعدو

بلغ بها مائتي دينار ولا يستحق ذلك الاَّ على تدريج . فلما قتل ابو عبد الله البريدي اخاهُ ابا يوسف اقرَّ ابن اسد على العمل واجرى الناس على ذلك الرسم . وكانت العمارة تنقص في كلِّ سنة لاجل جور البريديين وعمالهم وهم يطالبون بالعمارة فتنقص مال العمارة عن جُربان العمارة فزاد ذلك ما يلزم كلَّ جريب في السنة على ما كان يلزمهُ في السنة قبلها . وكان قد قحط اهل البصرة بالخاصرات التي لحقتهم فألزموا ان يزرعوا تحت النخل حنطةً وشعيراً فلما فعلوا ألزموا عن كلِّ جريب اربعين درهماً فقصَّروا في العمارة فجعل ما كان يرتفع عمارةً عليهم واستوفي من ملاَّك ارض العشر فتهارب الناس فزاد ذلك على من بقي . فلما تقلَّد ابو محمد المهلبي وزارة معزّ الدولة ودخل البصرة وتظلَّم اليهِ اهل البصرة من العِبَر التي جُعلت عليهم في ارض الحنطة والشعير فوعدهم بكلِّ ما أحبّوا . ثم قرَّر امرهم على ان يُردّوا الى رسمهم القديم في اخذ العشر حبًّا بعينهِ من غير تربيع ولا تسعير[1] . ونظر فيما بين ذلك وبين ما يؤخذ منهم على التقريب فاشار على ارباب العشر ان يبتاعوا فضل ما بين المعاملة على النظام والمعاملة على الانصاف بثمن يرغب فيهِ معزّ الدولة عاجلاً فيسهل عليهِ ما يحط من الارتفاع مما يتعجَّل لهُ من المال ثم يضاف الى ذلك ما يثمرهُ العدل وموقعهُ من قلوب الناس مع ارتجاء في المستقبل لزيادة الارتفاع . فاستجابوا وتقرَّر الامر بينهم على الفي الف درهم ومائتي الف درهم وكتب بذلك وثيقةً . ثم حطَّ من الجميع عن الضعفى مائتي الف درهم وكتب الى معزّ الدولة بان في ذلك حظًّا عاجلاً وصلاحًا ووفوراً في ارتفاع الناحية في المستقبل . فحسُن موقع فعلهِ من معزّ الدولة فامضاهُ وحضر البصريون فاشهدوا على المطيع لله بالبيع وسجّلوا بالابتياع ونُسب المُبتاع الى فضل ما بين المعاملتين في العِبَر فعمر الناس وتضاعف الارتفاع للسلطان . انتهى

هذا واكثر الخواص التي ذكرناها منقول عمَّا حققهُ العالم اسدروز . اما ابن مسكويه صاحب كتاب تجارب الامم الذي نقلَ عنهُ هذا الفصل ففارسي من اجلاء العجم كان خازناً لعضد الدولة بن بويه . قيل في ترجمتهِ انهُ قرأ الحكمة اليونانية وتبحَّر فيها . وهذا سرٌّ ما نراهُ في كتبهِ من السير في خطة فلاسفة اليونان في السياسة وتهذيب الاخلاق . وحبذا لو نشر كتابهُ تجارب الامم في هذا القطر

(١) لعلَّ المراد من غير نظر الى كثرة التربيع وقلتهِ ولا الى ارتفاع السعر او انخفاضهِ